فيلتمان هو من اقترح تقديم ملف السلاح على أي ملف آخر في حملة 14 آذار (أرشيف ــ أ ب)

النقدية وعملية إدخالها إلى المصارف وغير ذلك، واللجوء إلى خطوات تخصّ المصرف اللبناني ــ الكندي، ووعد سلامة بإنجاز عملية تصفية للمصرف، لكن على شكل عملية دمج، علماً بأن هناك لائحة شروط إضافية. وعندما اختير مصرف «سوسييتيه جنرال»، جرت اتصالات سياسية لتسهيل المهمة، شملت القوى الأساسية في لبنان. وكان سلامة معنياً بأن تتمّ الصفقة قبل وصوله إلى بيروت، إذ اتّفق مع الجانب الأميركي على إطلالة إعلامية له يعلن فيها مجموعة أمور، من بينها إنجاز هذه الصفقة. وهو ما حصل.

ـ تولّت الغرفة السوداء التابعة للسنيورة وجماعته تسريب أخبار يومية عن لائحة مصارف سيكون مصيرها مثل اللبناني ـ الكندي، وهي تشمل مصارف كبرى لا تنتمي سياسياً إلى فريق 14 آذار أو يمكن أصحابها أو النافذين فيها دعم حكومة الرئيس ميقاتي.

الاستراتيجيّة الأميركيّة

بحسب مصدر في الولايات المتحدة، ثمّة اعتقاد على نطاق واسع بأنّ تأخّر تأليف الحكومة أتاح للولايات المتحدة استيعاب صدمة إسقاط الحريري، والعمل على وضع استراتيجية لمحاصرة الحكومة قبل تأليفها. ويضيف أن الولايات المتحدة كانت مرتبكة حتى بعد عشرة أيام على تكليف ميقاتي، ولو أنه نجح في تأليف حكومة، لكأن هناك تعامل مع أمر واقع. لكن التأخير أتاح للفريق الأميركي المتفرّغ، من دون رقابة كاملة من الإدارة بسبب انشغالاتها في ملف الثورات العربية، وضع استراتيجية تقوم على مبدأين:

ـ الأول، محاصرة ميقاتي، والضغط

> اتهم الحريري سلامة بتبييض أموال سورية وطالبه الأميركيون بمنع استفادة حزب الله مالياً

عليه شخصياً، لمنعه من تأليف حكومة تلتزم بخيارات سوريا والمقاومة.

ـ الثاني، إنعاش قوى 14 آذار لدفعها إلى موقع المبادر، سواء من أجل تحقيق شراكة عبر دخولها الحكومة مع ثلث معطّل، أو من خلال وضع برنامج إعلامي ـ سياسي ـ دبلوماسي وشعبي لإبقاء حكومة ميقاتي تحت الضغط.

يقول المصدر نفسه إنّ فيلتمان تولّى حسم الجدل في عناوين الحملة، وإنه هو من اقترح تقديم ملف السلاح على أي ملف آخر، واعداً فريق 14 آذار بأنّ الغرب كلّه سيوفّر حصانة لمنع إسقاط المحكمة الدولية، لكن هناك حاجة إلى رفع الصوت ضدّ سلاح حزب الله، وجعله عنواناً خلافياً بالمعنى اليومي. فذلك يمهّد لخطوات سياسية أو دبلوماسية أو حتى عسكرية مع عودة أوساط في 14 آذار، ولا سيّما في دائرة سمير جعجع، إلى الحديث عن حرب إسرائيلية مدمرة ضد حزب الله وسوريا.

وبحسب المصدر نفسه، فإنّ الخطوة التالية ستركّز على نشاط أميركي يجري بالتعاون مع فرنسا والسعودية، بدعم من إسرائيل، لدفع حكومة ميقاتي إلى عدم اتخاذ أي خطوة ذات طابع دستوري هدفها تشريع أي عمل للمقاومة، ولإعلان لبنان التزامه (ولو من دون القدرة على التنفيذ) بالقرارات الدولية، وخصوصاً ما يتعلّق بالتعاون مع المحكمة الدولية، سواء في مرحلة التحقيقات التي ستستمر لفترة طويلة أو مع طلبات مباشرة تتعلّق بتوقيف أشخاص ربطاً بأي قرار اتهامي يصدر عن المحكمة.

الفساد والانتخابات

في هذا السياق، ثمّة أهداف أخرى ستبقى غير معلنة، بينما ستركز حملة الحريري و14 آذار ضدّ ميقاتي، إن تألّفت الحكومة، على استراتيجية اتهام ميقاتي بأنه سينفذ رغبات سوريا وحزب الله وعون في إطاحة موظفين من الدولة، لكونهم يوالون 14 آذار. وستقوم هذه الاستراتيجية على أساس أنّ التهم التي ستوجه إلى هؤلاء الموظفين، هي أنهم شاركوا في عمليات هدر أو سرقة للمال العام. وبالتالي، يعتقد الحريري وفريقه أنه سيوفر حماية لهؤلاء في كل إدارات الدولة، وخصوصاً في المؤسستين المالية والعسكرية ـ الأمنية.

وتستند خطوات 14 آذار في سبيل حماية «دويلة السنيورة داخل الدولة» إلى وجود معطيات قوية لدى الرئيس ميقاتي بشأن الوضع الإداري والمالي، تكفي لتمثّل قاعدة اتهام يُفتح على أساسها تحقيق جدّي، سيجعل رؤوساً كبيرة من مجموعة السنيورة في قفص الاتهام، كذلك ستقود إلى خطوات وقوانين تعدل القانون الضريبي واتفاقات وتعاقدات، ما يؤدي عملياً إلى اهتزاز في وضع شركة سوليدير، وشركة سوكلين، إضافة إلى مواقع أخرى في الدولة، وخصوصاً القطاعين العقاري والمالي، وهو الأمر الذي سيؤثر على مالية قوى استفادت من هذه القوانين لجني أرباح بمليارات الدولارات خلال العقدين الأخيرين.

منع النسبيّة

أمّا الأمر الأخير الذي بات هدفاً حقيقياً لفريق 14 آذار، وخصوصاً عند الحريري وتيار المستقبل، فيركز على رفض ومقاومة أي محاولة لتعديل قانون الانتخابات النيابية، باتجاه إقرار النسبية، لأن في ذلك ما يحرر الرهائن الموجودين الآن تحت رحمة الحريري في عدد من المناطق، كذلك سيتيح شراكة كاملة مع تيار المستقبل في كل الدوائر ذات الغالبية السنّية.

وتستند مخاوف الحريري إلى معلومات عن تبنّي الرئيس ميقاتي لمشروع قانون يعتمد أحد خيارين:

1 ـ لبنان يقسم إلى 5 محافظات كبيرة، ويُعتمد النظام النسبي مع خفض سن الاقتراع إلى 18 سنة، وتعتمد لجنة قضائية للإشراف.

2 ـ انتخاب نصف أعضاء البرلمان على أساس النسبية والنصف الآخر على أساس النظام الأكثري مع دوائر مصغرة جداً.

يلعب الجميع «الصولد». وإذا كان الحريري وجعجع لم يتعلّما من درس العالم العربي بشأن مصير أزلام أميركا، فإنّ الغريب هو موقف أمين الجميّل الذي يبدو أنه يريد إنهاء حياته السياسيّة ضحيّةً، مرّة ثانية، للسياسات الأميركية.

لبنان، ما أدّى إلى بروز حالات تبييض كبيرة للأموال في مصارف بيروت، وأن المنظمات الإرهابية في لبنان والمنطقة استفادت منها، ولا سيما حزب لله.

ـ إبلاغ سلامة سلسلة إنذارات دفعته إلى طلب مهلة زمنية لاتخاذ تدابير، منها ما يتعلق أساساً بتداول الأموال

> بارود يطالب ريفي باتخاذ «التدابير المناسبة» والسيد يطالب بارود بفتح تحقيق عدلي

> عون على مسمع صفير: التخلي عن السلاح في هذه الظروف فيه مخاطر عسكرية وتوطينية

في الظروف الراهنة سنكون معرضين لمخاطر عسكرية وتوطينية في البلاد»، ليخلص إلى أن «هذا الوقت ليس ملائماً للتخلي عن السلاح، لكن بالتأكيد ما من أحد يتكلم عن أبدية بقائه خارج إطار الدولة».

ونفى عون أن تكون زيارته الوداعية لصفير هي للمصالحة، فـ«ما من مشكلة لتكون هناك مصالحة»، مؤكداً أنها زيارة شكر له «على السنوات الطويلة التي قضاها في سدة البطريركية، وتأكيد استمرارية بكركي».

وكانت حملة 14 آذار ككل، لا السلاح وحده، موضع هجوم من رئيس مجلس النواب نبيه بري، الذي نقل عنه النواب الذين التقاهم في إطار لقاء الأربعاء النيابي، قوله إن «حملة التجييش والتحريض التي يقوم بها فريق 14 الشهر هي بكاء على الحكم والسلطة لا على العدالة»، واصفاً هذه الحملة بأنها «خرجت عن كل الضوابط والثوابت الوطنية». وشدد «مرة أخرى على تأليف الحكومة الجديدة في أسرع وقت ممكن، من أجل الانصراف إلى مواجهة الاستحقاقات المقبلة».

ومن دارة الرئيس سليم الحص، ردّ النائب محمد رعد على ارتفاع نبرة السجال بين 8 و14 آذار، بالدعوة «إلى التزام الأخلاقيات السياسية في التخاطب». وقال إن تأليف الحكومة «يسير في طريقه الطبيعي الهادئ والحريص على تأليف حكومة تلاقي مسؤولية الاستجابة لمتطلبات المواطنين والسعي إلى معالجة قضاياهم».

وعلى خلفية المؤتمر الصحافي الذي عقده رعد الأسبوع الماضي، تقدم النائب سامي الجميّل بشكوى إلى بري يعترض فيها على رفع لافتة عليها «المحكمة = استباحة» في مبنى البرلمان، معتبراً أن ذلك قد يوحي «أن هذا موقف مجلس النواب مجتمعاً»، وطالب «باتخاذ التدابير اللازمة لمنع تكرار هذا التصرف».
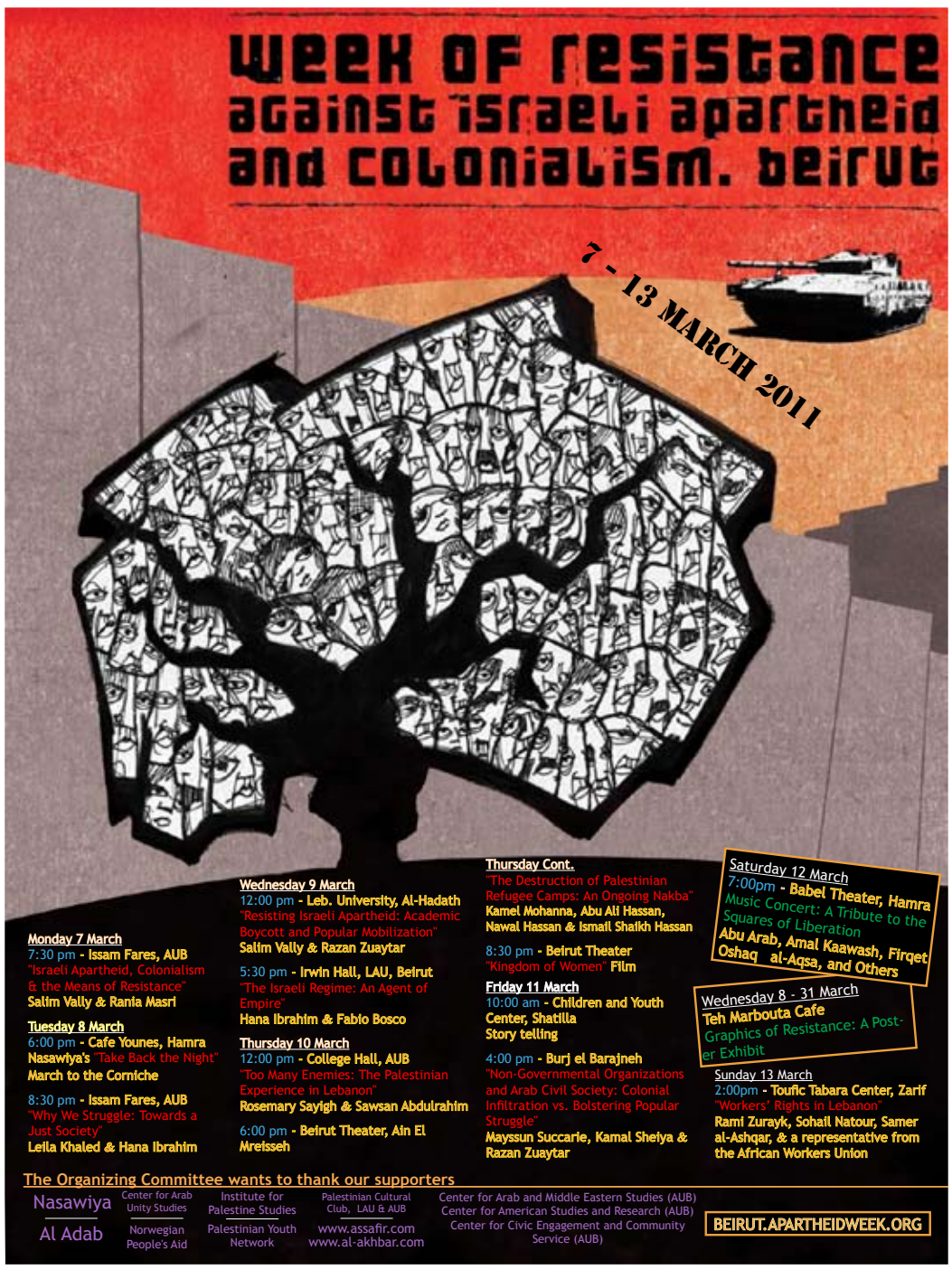
... وأمام المزيد من الوفود «المستقبلية»، وصف الرئيس سعد الحريري المرحلة الحالية بـ«الصعبة والمعقدة»، لكنه شدد على «ضرورة نزول اللبنانيين يوم الأحد المقبل (...) إلى ساحة الحرية للتعبير عن إرادتهم في الدفاع عن مسيرة السيادة والاستقلال والحرية».